


2021

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

يوسف أحمد أبو فارة استاذ مساعد
جامعة القدس المفتوحة, abubeesan@yahoo.com

شبلي اسماعيل السويطي أستاذ مساعد
جامعة القدس المفتوحة

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/alazhar>

 Part of the [Educational Administration and Supervision Commons](#), and the [Educational Leadership Commons](#)

Recommended Citation

السويطي, شبلي اسماعيل أستاذ مساعد (2021) "تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة", *Journal of Al-Azhar University – Gaza (Humanities)*: Vol. 23 : Iss. 2 , Article 8.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/alazhar/vol23/iss2/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of Al-Azhar University – Gaza (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, u.murad@aar.edu.jo.

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

Challenges of the General Education Sector Management in Occupied East Jerusalem

شبلي إسماعيل السويطي

يوسف أحمد أبوفاة

جامعة القدس المفتوحة

abubeesan@yahoo.com

2021/10/20

تاريخ القبول

2021/04/08

تاريخ الاستلام

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت استبانة مكونة من (43) فقرة، واستخدمت مقياس ليكرت الثلاثي للإجابة على فقرات الاستبانة. وتكوّن مجتمع الدراسة من موظفي هذه المدارس، واختيرت عينة عشوائية بلغت (48) مبحوثاً، وتم إجراء مقابلات مع (11) مبحوثاً من المهتمين بقطاع التعليم العام في المدينة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أربعة تحديات رئيسية لإدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة، وهي سياسات وممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلي (حسب آراء 94.7% من المبحوثين)، وتعدد مرجعيات إدارة قطاع التعليم العام (96.44%)، ومحدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة هذا القطاع (95.8%)، وتسرب الطلبة من المدارس (89.88%). وأوصت الدراسة بالتعامل مع هذا القطاع كقطاع منكوب يحتاج إلى الدعم العربي والدولي المتواصل، وتأسيس مرجعية وطنية عليا للتعليم العام يكون على رأس أولوياتها دعم هذا القطاع، وأن تتبنى السلطة الوطنية الفلسطينية كل البدائل الممكنة لدعم قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة، وتخصيص موازنات خاصة لدعم هذا القطاع.

كلمات مفتاحية: تحديات إدارة التعليم العام، القدس الشرقية المحتلة، السلطة الوطنية الفلسطينية، مدارس القدس.

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

Abstract:

The study aimed at identifying the challenges of the general education sector management in occupied East Jerusalem. The study used the descriptive approach, it adopted a questionnaire consisting of (43) items, and the 3-point Likert scale was used to answer the questionnaire. The study population consisted of the employees of the schools in occupied East Jerusalem. A random sample of (48) respondents was selected from study population. Interviews were conducted with (11) respondents. The study concluded that there are four main challenges of the general education sector management in occupied East Jerusalem, which are: the policies and the practices of the Israeli occupation authority (according to the opinions of 94.7% of the respondents), the multiplicity of references for managing the general education sector (96.44%), the limited role of the Palestinian National Authority in managing this sector (95.8%), and the school dropout (89.88%).

The study recommended to deal with this sector as a distressed one that needs continual Arab support and international support. The study recommended to establish a national committee to provide this sector with the needed and timely support. The Palestinian National Authority has to adopt all possible alternatives and allocate special budgets to support this sector.

Key words: General education management, Occupied east Jerusalem, Palestinian National Authority, Jerusalem schools.

مقدمة:

بعد الحرب العربية الصهيونية عام 1948م تمكّن الكيان الصهيوني من السيطرة على 66.2% من المساحة الكلية لمدينة القدس، وظلّت البلدة القديمة (بما فيها من مقدسات) في يدّ العرب. وفي الحرب العربية الصهيونية عام 1967م احتلّ الكيان الصهيوني ما تبقى من مدينة القدس ببلدتها القديمة بمقدساتها (التي تضم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وغيرها من المقدسات). وبتاريخ 27/ 6/ 1967م وافق برلمان دولة الاحتلال الاسرائيلي (الكنيست) على مشروع قرار لضمّ القدس إلى دولة الاحتلال، وبذلك تمّ إلحاق مدينة القدس الشرقية بدولة الاحتلال سياسياً وإدارياً (الخطيب، 1990). وقد أقر برلمان دولة الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 30/ 7/ 1980م قانوناً أطلق عليه "القانون الأساسي للقدس الموحدة"، وقد نصّ هذا القانون على اعتبار مدينة القدس (بشروطها الشرقي والغربي) عاصمة موحدة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ومقرّاً لرئاسة الوزراء والحكومة والمحكمة العليا والبرلمان. ومنذ احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس شرعت دولة الاحتلال في تنفيذ

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تهويد هذه المدينة وتعزيز السيطرة عليها، وقد شملت هذه الإجراءات مختلف الجوانب والقطاعات، وركزت الإجراءات على تهويد المرافق العامة والخدمات، وشملت أيضا محاولات متواصلة للقضاء على التراث الإسلامي والمسيحي، وهدم المنازل وتهجير السكان، وتكثيف وتعزيز الاستيطان الصهيوني في المدينة (الزرو، 2016؛ عواد وغنايم، 2001). وقد تعرض قطاع التعليم (في القدس الشرقية المحتلة) للاستهداف المتواصل ومحاولات التهويد منذ احتلال المدينة عام 1967م، وتم حظر تداول الكثير من الكتب التعليمية والثقافية.

إذن، يمكن القول أن مدارس القدس الشرقية المحتلة كانت من الضحايا الأولى لمخططات سلطة الاحتلال الإسرائيلي والتهويد التعليمي لقطاع التعليم العام في هذه المدينة، وذلك نظراً للأوضاع الجديدة التي واجهتها هذه المدارس بعد الاحتلال عام 1967م، ونظراً لتبعيات إدارات هذه المدارس، وحاجتها للتأريض من سلطة الاحتلال.

ومنذ احتلال مدينة القدس الشرقية عام 1967م قامت سلطة الاحتلال الاسرائيلي بالسيطرة على المدارس الحكومية التابعة للأردن والتي كانت قائمة آنذاك، وتقاسمت وزارة المعارف الإسرائيلية والبلدية (بلدية القدس التابعة للاحتلال) الإدارة والإشراف على هذه المدارس، إذ تولت وزارة المعارف الإدارة والإشراف الفني والمهني، وقامت بالإتفاق على المدارس الأساسية فيها، أما البلدية فقامت بالإتفاق على المدارس الثانوية فيها، والإدارة والإشراف على تعيين المعلمين والمعلمات والموظفين الإداريين، إضافة لتوفير رواتب العاملين (مطر، 2016).

وقد سعت سلطة الاحتلال بعد عام 1967م إلى تطبيق المنهاج الإسرائيلي في جميع مدارس القدس الشرقية المحتلة، لكن ووجهت برفض شديد لذلك، وقوبلت أيضا بعزوف الطلبة المقدسيين عن الالتحاق بالمدارس الحكومية التابعة لسلطة الاحتلال الاسرائيلي، وهذا جعلها تتراجع مرحليا عن تطبيق المنهاج الإسرائيلي في تلك المدارس، وقامت بإعادة اعتماد المنهاج الأردني، لكن مع إبقاء تدريس اللغة العبرية في جميع مراحل التدريس.

وفي ضوء استمرار معاناة المجتمع الفلسطيني، تفجرت الانتفاضة الأولى عام 1987م، وهذه الانتفاضة ووجهت بقمع شديد من سلطات الاحتلال، وهذا الأمر ترك آثارا سلبية انعكست على الجوانب التعليمية في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو في العام 1993م، والتي تم بموجبها تأسيس أول كيان فلسطيني على جزء من الأرض الفلسطينية بإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها أن تدير قطاع التعليم العام في جميع مدارس القدس الشرقية المحتلة، لكن محاولاتها لم تتجح بسبب طبيعة الاتفاقات الموقعة، إذ أن هذه الاتفاقات قد أرجأت موضوع القدس الشرقية المحتلة وموضوعات أخرى للبحث في قضايا أطلق

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

عليها قضايا الوضع النهائي، ولا زالت هذه القضايا عالقة لحين كتابة هذه السطور، وبذلك فإن تأثيرات وتدخلات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ظلّت محدودة جدا في قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة، إذ أنه لا يوجد للسلطة الوطنية الفلسطينية أي نفوذ فعلي في القدس، ولا يوجد أي نفوذ فعلي للمقدسيين على أرضهم، ويتعامل معهم الاحتلال على أنهم مجرد ساكنين للأرض غير مالكين لها حسب القانون الإسرائيلي (العيسى، 2019).

وهكذا فإن الأوضاع السياسية غير الطبيعية التي مرت وتمّر بها مدينة القدس الشرقية المحتلة تركت انعكاسات واضحة وملموسة على المجال التعليمي، خاصة مع تزايد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على التعليم العام في المدارس العربية في المدينة، ومع وجود صعوبة كبيرة لتدخل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في السياسات والخطط التربوية.

وتتعرض حاليا إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة إلى تحديات كثيرة تعيق هذه الإدارة وتؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها التعليمية المختلفة، وقد اجتهدت هذه الدراسة في تسليط الضوء على عدد مهم من هذه التحديات، وهي التحديات الناجمة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي، والتحديات الناجمة عن تعدد مرجعيات قطاع التعليم العام في المدينة القدس الشرقية المحتلة، والتحديات الناجمة عن محدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية في شؤون هذا القطاع، والتحديات الناجمة عن تسرب الطلبة من التعليم في مدارس هذه المدينة.

المبحث الأول: خلفية نظرية:

بلغ عدد المدارس في مدينة القدس في أواخر العهد العثماني حوالي 50 مدرسة، وخلال مرحلة الاحتلال البريطاني لفلسطين (1920-1948م)، وصلت نسبة الملتحقين بالتعليم في مدينة القدس إلى حوالي 30% من السكان العرب البالغ عددهم حوالي 52 ألف مواطن، وكان المقدسيون يهتمون اهتماما واضحا بإلحاق أبنائهم بالتعليم. وشهدت مدينة القدس زيادة ملموسة في عدد المدارس في عهد الاحتلال البريطاني، غير أن هذا الاهتمام كان منصباً على المدارس الصهيونية، فيما حرم من التعليم ما يقارب الـ 40% من الأطفال المقدسيين ممن هم في سن الدراسة، نظرا لعدم توفير المقاعد الدراسية اللازمة، وعدم رصد الموازنات المخصصة للتعليم العربي، وانتشرت في هذه الحقبة المدارس الثانوية، على حساب المدارس الابتدائية والإعدادية ورياض الأطفال (الأشهب 2009م). وبعد النكبة عام 1948م (نكبة الشعب الفلسطيني باحتلال حوالي 78% من فلسطين وتشريد هذا الشعب)، وبعد أن صارت تبعية الضفة الغربية للأردن (1948-1967)، فقد برز نظام التعليم الأردني، وخلال الفترة 1950-1967م أهتم الأردن بالتعليم، واعتبر التعليم الابتدائي من (الصف الأول حتى العاشر) إلزاميا.

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

وقد برزت مشاركة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في النظام التعليمي، إذ أشرفت على جزء من إدارة قطاع التعليم في مدينة القدس ضمن مدارس مخصصة للاجئين الفلسطينيين. وقد أنشأت هذه الوكالة عددا من المدارس عام 1950م، وكذلك اهتمت هذه الوكالة برعاية اللاجئين الذين هجّروا من ديارهم بعد حرب عام 1967م، ووفّرت هذه المدارس التعليم للاجئين في المخيمات وفي تجمعاتهم للصفوف ما دون الثانوي فقط، وقد رفضت هذه المدارس تطبيق المنهاج الإسرائيلي بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، واستمرت في تطبيق المنهاج الأردني في المدارس التابعة لها إلى أن تمّ اعتماد تدريس المنهاج الفلسطيني فيها والذي تم تطبيقه في العام الدراسي 2000-2001 (وحدة شؤون القدس، 2018).

إذن، يمكن القول أنه بعد احتلال القدس في حرب 1967م، فإن جهاز التعليم الرسمي الإسرائيلي أصبح مسئولا عن إدارة التعليم في المدينة، وقام بتهميش التعليم في مدارسها وإهماله، وحرمانه من الموازنات المالية اللازمة للتطوير والتحديث (كنعان، 2009).

ولم تهتم سلطة الاحتلال الاسرائيلي بإقامة مبان مدرسية جديدة لمدارس مدينة القدس الشرقية المحتلة (باستثناء بناء عدد محدود جدا من المدارس التي لم تسدّ النقص الحادّ في المدارس والغرف الصفية)، وربطت هذا الأمر بشروط مجحفة وقاسية على إدارات هذه المدارس والطلبة الملتحقين بها (خصوصا من حيث المناهج التعليمية)، وعدا ذلك، فقد اقتصرت عمليات التوسع على استئجار غرف وأبنية سكنية غير ملائمة للعملية التعليمية، ويعيش الطلبة المقدسيون فيها أوضاعا صعبة وظروفا سيئة بسبب ذلك، وهذا ينعكس سلبا على تطوير العملية التعليمية وجودتها (مؤسسة القدس الدولية، 2010).

ومنذ العام 1967م، تكررت محاولات دولة الاحتلال لتهويد قطاع التعليم في القدس الشرقية المحتلة، وذلك من خلال التطبيق الكامل والشامل للمناهج الرسمية الإسرائيلية في المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس، وقد أدى هذا الأمر إلى رفض واضح من المجتمع المقدسي، ونتيجة لذلك انتقل الكثير من الطلبة إلى المدارس الخاصة رفضا للمناهج الإسرائيلية. وبعد ذلك تكررت محاولات تهويد التعليم عبر تطبيق المناهج الموحدة، وذلك من خلال فرض امتحان "البجروت" الإسرائيلي (وهو امتحان إسرائيلي يوازي امتحان التوجيهي) إلى جانب امتحان التوجيهي الأردني لاجتياز المرحلة الثانوية، لكن هذه السياسة لاقت رفضا أيضا بسبب الآثار السلبية الناجمة عن تبني نظامين تعليميين مختلفين. ومع تزايد الرفض المقدسي لذلك فقد أعيد تطبيق المناهج الأردنية في الصفوف الثانوية عام 1973م، وفي الصفوف الإعدادية عام 1978م، وفي الصفوف الابتدائية عام 1980م، لكن مع شروط إسرائيلية (جوهرها الاستمرار في محاولات تهويد التعليم)،

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

ومن هذه الشروط وجوب تدريس اللغة العبرية للطلبة بما يتضمنه منهاج اللغة العبرية من إشارات تاريخية (النمري، 2001).

وأكدت (الأشهب، 2009) على أن المقدسين قاموا بتوحيد جهودهم في مقاومة تهويد التعليم وتهويد إدارته في مدينة القدس الشرقية المحتلة تحت مظلة "لجنة المدارس الخاصة" التي ضمت في عضويتها: المدارس الخاصة ومدارس الأوقاف الإسلامية ومدارس الجمعيات الأهلية والأجنبية والكنسية، وقررت الاستمرار في تدريس المنهاج الأردني. وهكذا بقي الوضع على ما هو عليه حتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحتل بموجب اتفاقية أوسلو عام 1993م ، والتي بموجبها تم مرحليا استثناء القدس الشرقية المحتلة من المناطق الخاضعة لسيادة السلطة الفلسطينية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية حاولت التأثير في قطاع التعليم في هذه المدينة من خلال اعتماد بعض المدارس للمناهج الفلسطينية (مثل مدارس الأوقاف ومدارس وكالة الغوث). وفي ظل الضغوط المتزايدة التي مورست على سلطة الاحتلال، فقد وافقت في العام 2017م على أن يتم تزويد المدارس العربية المعترف بها وغير الرسمية بالمناهج الدراسية الفلسطينية؛ لكن بعد إزالة شعار السلطة الوطنية الفلسطينية الموجود على الكتب، وحذف كل ما ترفضه وزارة المعارف الإسرائيلية من هذه المناهج.

وأشار (Abu Saad, 2006) إلى أن سلطة الاحتلال تستخدم مناهج التعليم وكتب التدريس للتعبير عن الصراع وتجسيده لصالحها، وللدفاع عن انحيازها وأنماط تفكيرها، وأشار إلى وجود صراعات بين التيارات الدينية والتيارات العلمانية حول محتوى هذه المناهج والكتب، لكن رغم هذه الصراعات والخلافات فإن هذه التيارات الدينية والتيارات العلمانية لا تختلف على ضرورة محاربة الرواية الفلسطينية في هذه المناهج والكتب.

وقد أشار (أبو راس، 2011) و(القيق، 2018) إلى أن المقدسين قد واجهوا ورفضوا عمليات التهويد والأسرلة للتعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة منذ المحاولات الأولى في العام 1968م، وقد تجسدت عمليات مواجهة التهويد والأسرلة عبر ممارسات وجهود متعددة، مثل العمل تحت مظلة لجنة القدس للمدارس الخاصة (لفترة من الزمن)، ومن خلال جهود اتحاد لجان أولياء أمور مدارس القدس، واعتماد سياسات الرفض والمواجهة التي تبنتها هذه اللجان، ومن خلال الندوات والمؤتمرات المخصصة لمواجهة التهويد والأسرلة، وتوفير الكتب المدرسية مجاناً لطلبة مدارس القدس، ومواجهة توزيع كتب المعارف الإسرائيلية المحرفة، ومواجهة إجراءات وممارسات الاحتلال ضد التعليم. وأكد (جبريل، 2011) و(عابدين، 2011) على أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي تسعى باستمرار إلى تهويد وأسرة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة من خلال إجراءات

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

متعددة، فقامت مثلاً بإلغاء القوانين الأردنية التي كانت معتمدة قبل الاحتلال، كقانون التربية والتعليم الأردني رقم (16) لعام 1964م وذلك لترسيخ إشراف وزارة المعارف الإسرائيلية على شؤون التعليم في المدينة، وقامت بالاستيلاء على مباني المدارس التي كانت تابعة لوزارة التربية والتعليم الأردنية، وقامت بتغيير أسماء بعض هذه المدارس.

وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء وزارة التربية والتعليم العالي عام 1994م، وحاولت التدخل في إدارة قطاع التعليم في مدينة القدس الشرقية المحتلة، لكن سلطة الاحتلال الاسرائيلي لم تسمح بذلك، وقامت في 3 حزيران 1997م بتعزيز ادارتها وفرض برامجها التعليمية على المدارس العربية في المدينة، وذلك بهدف إنهاء تدخل السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة النظام التعليمي في هذه المدينة. وفي 16/6/1998م، تراجعحت الحكومة الإسرائيلية عن فرض البرامج والمناهج الإسرائيلية على قطاع التعليم في المدينة بتوصية من المستوى العسكري والأمني في سلطة الاحتلال الاسرائيلي.

وفي العام 2000م، واصلت وزارة المعارف في سلطة الاحتلال محاولات هيمنتها ورقابتها على إدارة التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وقامت بإلغاء كل ما يتعرض لسلطة الاحتلال الاسرائيلي، وشددت الخناق على المدارس التي لا تلتزم بتعليماتها وحجبت عنها الدعم المالي المخصص للمدارس، وهذا ألحق ضرراً بهذه المدارس في مجالات متعددة مثل البنية التحتية والرواتب، وغير ذلك. وفرضت سلطة الاحتلال منهاج التعليم الإسرائيلي على 34 مدرسة في المدينة، وألغى شعار السلطة الوطنية الفلسطينية من الكتب، وحذفت كلمة "فلسطين"، ووضع مكانها كلمة "إسرائيل" (وحدة شؤون القدس، 2018).

وأشار (القيق، 2018) إلى أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي قد كثفت منذ العام 2011م محاولات تهويد وأسرلة التعليم العام في مدارس القدس الشرقية المحتلة، فقد أرسلت وزارة المعارف الإسرائيلية بتاريخ 2011/3/7م كتاباً خطياً إلى مديري المدارس الفلسطينية في المدينة طلبت منهم فيه الالتزام والتفقد بشراء جميع الكتب المدرسية من بلدية الاحتلال، وطلبت منهم عدم شراء هذه الكتب من أي مصدر آخر، وقد تم رفض هذا القرار وتم توزيع الكتب غير المحرقة على المدارس بالتعاون مع لجنة أولياء الأمور، وتم رفض تسليم الكتب المحرقة للطلبة. علماً أن سلطة الاحتلال أدخلت تعديلات على هذه الكتب بعد أن قامت بإعادة طباعتها في مطابع إسرائيلية مثل حذف شعار السلطة الوطنية الفلسطينية من جميع الكتب، وحذف كل ما يشير إلى الجوانب والمضامين الوطنية تراثياً وتاريخياً وجغرافياً وفكرياً.

وتحاول سلطة الاحتلال أن تجسد في مدارس القدس الشرقية المحتلة مضامين المحتوى التعليمي لمدارسها الرسمية، والتي كما أشار (منصور، 2018) تتزايد فيها اتجاهات التعليم نحو

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

التطرف الديني، وإبراز صورة اليهودي في الكتب الدراسية والمناهج التعليمية الإسرائيلية على أنه الإنسان الطيب والجيد وصاحب المبادرات الخيرة، وأن غير اليهودي هو شخص غريب سيء وشرير وغير محب للخير، أي أن هذه الكتب والمناهج تعزز صورة نمطية عن اليهودي كونه شخصا إيجابيا، وعن غير اليهودي كونه شخصا سلبيا.

وأكدت (زهدي، 2016) على أن سلطة الاحتلال تحاول باستمرار إلزام مدارس القدس الشرقية المحتلة بتطبيق المنهاج الإسرائيلي المحرف ضمن سعيها لإلزام الطلبة المقدسيين بدراسة رواية المحتل المحرفة. وقد أكدت (Alayan, 2019) أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي تسعى باستمرار إلى تعزيز سيطرتها على النظام التعليمي في القدس الشرقية المحتلة، وإسقاط أي ذكر لفلسطين، وحذف أي مادة تتناول الاحتلال بصورة سلبية بحجة منع التحريض، علما أن الهدف من وراء ذلك هو تدخل سلطة الاحتلال لمنع أي رواية فلسطينية، ومنع ترسيخ هوية جماعية وطنية لدى الطلبة، كما أن الرقابة التي تمارسها سلطة الاحتلال في مدارس المدينة تتبع من التوجهات الاستعمارية والكولونيالية للاحتلال الإسرائيلي، فهي تتدخل بأساليب دكتاتورية بعيدة عن إيجاد حلول تربوية تتسجم مع الفكر الديمقراطي.

وأشارت (العيسى، 2019) إلى أن سلطة الاحتلال تسعى باستمرار إلى صهر وعي وفكر الطلبة المقدسيين بما يتوافق مع روايتها المحرفة، وتسعى إلى طمس الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال مناهجها التعليمية. وأوضح (القدرة، 2014) أن أوضاع مدارس القدس الشرقية المحتلة قد تأثرت سلبا بإجراءات الاحتلال وإغلاقه للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم المدارس الوطنية في المدينة وتشكل رافدا تطوريا ومصدرا لاستدامة هذه المدارس.

وأشار (الجعبري وأبو غوش، 2013) إلى أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي قد انعكست بصورة سلبية جوهرية على كل جوانب حياة المقدسيين، وعلى جميع المؤسسات المقدسية (بما فيها المؤسسات التعليمية). ويسعى الاحتلال باستمرار إلى صهر المقدسيين ضمن المنظومة اليهودية، وفرض البرامج التعليمية الإسرائيلية على المدارس الوطنية في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وتحاول ادخال مواد تعليمية تلغي الرواية العربية الفلسطينية، وتكبح الانتماء والتعاطف مع الشعب الفلسطيني، لكن كان هنالك مقاومة أهلية وشعبية لهذه المخططات.

وقد تزايد تسرب الطلبة من مدارس القدس المحتلة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية وتدهورها في هذه المدينة، وهي أوضاع تتزايد صعوبة حسب ما أكدته (قرش، 2012)، إذ أشار إلى أن الاقتصاد المقدسي يعاني منذ سنوات طويلة من إجراءات الاحتلال وسياساته التي تعيق نموه وتطوره، وهو اقتصاد خدمي يعتمد على السياحة والتجارة وورش العمل الصغيرة، وهذه القطاعات تعاني باستمرار من ممارسات الاحتلال التي تركز تبعية الاقتصاد المقدسي للاقتصاد الإسرائيلي،

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

وتؤدي إلى تفاوت كبير في الدخل، وعدم عدالة في توزيع الثروة، وقلة في الموارد المالية والمادية قياساً بالاحتياجات الحقيقية للاقتصاد المقدسي، وتعزز دور سوق العمل الإسرائيلية كمشغل رئيس للأيدي العاملة المقدسية.

وأوضحت (العيسى، 2019) أن مدارس القدس المحتلة تتأثر بالأوضاع الاقتصادية الصعبة للمدينة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي والذي يجرمها من التوسع وعدم القدرة على شراء الأراضي لبناء مدارس جديدة. وأكدت أن جهاز التعليم الرسمي في وزارة المعارف الإسرائيلية لا يستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة المقدسيين، كما أن مدارس الأوقاف ومدارس وكالة الغوث والمدارس الأهلية والمدارس الخاصة لا تستوعب جميع الطلبة المقدسيين في ظل محدودية الغرف الصفية والاحتفاظ الكبير فيها، وهذا الأمر فاقم ظاهرة تسرب الطلبة، نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة للمقدسيين وتزايد نسب البطالة والفقر، وفي ظل بعض المغريات المالية للطلبة من خلال تزايد ظاهرة عمالة الأطفال في سوق العمل الإسرائيلية.

المبحث الثاني: مشكلة الدراسة وخلفيتها:

أولاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تواجه إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة مجموعة من التحديات التي تحدّ من فاعليتها، وتحول دون تحقيقها للأهداف المنشودة، وتتناول هذه الدراسة عدداً من هذه التحديات، وتحاول الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما أهم تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس خمسة أسئلة فرعية مرتبطة بمشكلة الدراسة، وهي:

1. ما أبرز التحديات الناجمة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي؟
2. ما أبرز التحديات الناجمة عن تعدد المرجعيات لهذا القطاع؟
3. ما أبرز التحديات الناجمة عن محدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا القطاع؟
4. ما أبرز التحديات الناجمة عن تسرب الطلبة من التعليم العام؟
5. هل توجد فروق جوهريّة في آراء الباحثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة (التحديات المتعلقة بالاحتلال، وتعدد المرجعيات، ومحدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية، والتسرب) تعزى لمتغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة، وإبرازاً للمزيد من جوانبها، وللإجابة على السؤال الخامس من أسئلة هذه الدراسة، فقد تم وضع الفرضيات الآتية:

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

الفرضية الأولى: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير مكان السكن.

ثالثاً: أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة مما يأتي:

- أهمية الموضوع المبحوث والمتعلق بقضية مركزية ومهمة تهتم المجتمع الفلسطيني بصورة عامة وسكان مدينة القدس الشرقية المحتلة بصورة خاصة، وذلك لما لهذه المدينة من مكانة سياسية ودينية وتاريخية متميزة.
- تسلط الدراسة الضوء على مجال مهم للقطاع التعليمي في مدينة القدس الشرقية المحتلة وهو الجانب الإداري لهذا القطاع، إذ تسلط الدراسة الضوء على واقع التحديات التي تواجه إدارة قطاع التعليم العام في المدينة المحتلة، والمخططات التي تستهدف هذا القطاع.
- تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه إدارة هذا القطاع الحيوي والمهم (قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة).
- تحاول هذه الدراسة أن تضع مجموعة من المقترحات التي تساعد أصحاب القرار والقائمين على إدارة هذا القطاع وتعزز قدرات القائمين عليه.
- تزويد المكتبة الفلسطينية والعربية والعالمية بدراسة جديدة تتناول التحديات التي تواجه إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على التحديات الناجمة عن ظروف الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس الشرقية المحتلة، والتي تؤثر في إدارة قطاع التعليم العام في هذه المدينة.
- التعرف على التحديات الناجمة عن اختلاف مرجعيات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة، والتي تؤثر في إدارة هذا القطاع.

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

- التعرف على التحديات ذات الصلة بمحدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة، والتي تؤثر في إدارة هذا القطاع.
- التعرف على التحديات ذات الصلة بالتسرب من المدارس، والتي تؤثر في إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة.
- التعرف على متطلبات تعزيز إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تؤثر في إدارة هذا القطاع.

خامساً: حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** عالجبت هذه الدراسة تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وقد أجريت هذه الدراسة في نهاية العام 2020م وبداية العام 2021م.
- **الحدود المكانية:** انحصرت الدراسة في مدينة القدس الشرقية المحتلة التي احتلت عام 1967م داخل جدار الضم والتوسع والفصل العنصري وخارجه (المناطق التي يطلق عليها مناطق J1 ومناطق J2).
- **الحدود البشرية:** تضمنت الحدود البشرية موظفي المدارس وإدارة التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة والمهتمين (من المدينة) بهذا قطاع.
- **الحدود الموضوعية :** اقتصرت على تناول أربعة تحديات فقط هي: التحديات الناجمة عن سلطة الاحتلال الاسرائيلي، والتحديات الناجمة عن اختلاف مرجعيات إدارة قطاع التعليم العام، والتحديات ذات الصلة بمحدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة هذا القطاع، والتحديات ذات الصلة بالتسرب من المدارس في مدينة القدس الشرقية المحتلة. وقد تم التركيز على هذه التحديات الأربعة دون غيرها في ضوء مقابلات استطلاعية أجريت مع بعض المسؤولين ذوي العلاقة بقطاع التعليم العام وإدارته في مدينة القدس الشرقية المحتلة، إذ تم توجيه سؤال رئيس لهم وهو: "ما أهم تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة؟"، وقد كانت التحديات الأربعة المذكورة هي التحديات الأكثر تكراراً ضمن اجابات المبحوثين، وتم تبني هذه التحديات.

المبحث الثالث: المنهجية والمجتمع والعينة:

أولاً: منهج الدراسة: في هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة كما هي على أرض الواقع وتحليلها واستخراج النتائج منها، إذ تم اعتماد أداتين لجمع البيانات ذات العلاقة بالدراسة، وهما الاستبانة والمقابلة.

ثانياً: أدوات الدراسة: تم استخدام أداتين رئيسيتين لهذه الدراسة وهما:

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

أداة الدراسة الأولى: الاستبانة: تم بناء استبانة مكونة من (43) فقرة، وتم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للإجابة على الفقرات (أنفق، نوعاً ما، لا أنفق)، وتناولت الاستبانة مجموعة من التحديات الرئيسية المفترضة التي تؤثر في إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة.

أداة الدراسة الثانية: المقابلة: تم استخدام أسلوب المقابلة المفتوحة، وتم إجراء (11) مقابلة مع شخصيات رسمية وأهلية ذات علاقة واهتمام بإدارة قطاع التعليم العام المدينة، وتمحورت المقابلات حول التحديات الرئيسية الأربعة التي تؤثر في إدارة هذا القطاع.

ولم يتم الاكتفاء بالاستبانة كأداة لهذه الدراسة، بل فضل الباحثان أيضاً استخدام المقابلة كأداة بحثية ثانية للحصول على المزيد من البيانات والمعلومات حول مشكلة الدراسة، علماً أن المقابلة استهدفت مجموعة أخرى من المبحوثين (عدا المبحوثين الذين تم استهدافهم من خلال الاستبانة)، وهذا الأمر ساعد في توفير المزيد من الإحاطة بموضوع الدراسة، إذ أن المقابلة تتيح للمبحوثين فرصة التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم بدرجة عالية من الاستفاضة والحرية.

ثالثاً: صدق أداة الدراسة (الاستبانة): تم فحص صدق عبارات الاستبانة، وأظهرت نتائج فحص صدق هذه الأداة أنها قد حققت درجة صدق عالية، وكانت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً (مستوى الدلالة أقل من 0.05)، والجدول (1) يوضح نتائج ذلك:

جدول (1): معاملات ارتباط بيرسون لفحص صدق أداة الدراسة

المحور	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
التحديات الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي لمدينة القدس الشرقية المحتلة	0.89	0.000
التحديات الناجمة عن تعدد مرجعيات إدارة قطاع التعليم في القدس الشرقية المحتلة	0.87	0.000
التحديات ذات الصلة بمحدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة	0.91	0.000
التحديات ذات الصلة بالتسرب من المدارس في القدس الشرقية المحتلة	0.85	0.000

رابعاً: ثبات أداة الدراسة الأولى (الاستبانة): تم فحص مستوى ثبات أداة الدراسة للمحاور المختلفة لهذه الأداة، وقد تم ذلك من خلال استخدام معاملات ثبات كرونباخ ألفا، وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (2). وكما يشير الجدول فإن قيم معاملات الثبات لمحاور هذه الدراسة قد تراوحت بين (0.90-0.95)، وهذا يدل على أن أداة الدراسة قادرة على إعادة إنتاج البيانات والنتائج الحالية بنسب تتراوح بين (0.90-0.95) فيما لو تمت إعادة استخدامها وإعادة عملية القياس واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وبذلك تعدّ هذه الأداة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

جدول (2): معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل ثبات كرونباخ ألفا
التحديات الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي	17	0.94
التحديات الناجمة عن تعدد مرجعيات إدارة قطاع التعليم	7	0.90
التحديات ذات الصلة بمحدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية	11	0.92
التحديات ذات الصلة بالتسرب من المدارس	8	0.95

خامساً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من إدارات مدارس الأوقاف ومدارس وكالة الغوث والمدارس الأهلية والمدارس الخاصة في القدس الشرقية المحتلة داخل الجدار وخارجه (جدار الضم والتوسع والفصل العنصري)، ويبلغ عدد هذه المدارس (131) مدرسة (وزارة التربية والتعليم، 2020). كما يبلغ عدد المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس (66) مدرسة، وبذلك يكون مجموع هذه المدارس (197) مدرسة، ويوضح الجدول (3/أ) مفردات المجتمع.

جدول (3/أ): مدارس مدينة القدس الشرقية المحتلة داخل الجدار وخارجه

العدد	مرجعية المدارس
49	مدارس الأوقاف
6	مدارس الوكالة
76	المدارس الخاصة
66	مدارس وزارة المعارف والبلدية
197	المجموع

سادساً: عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مدارس مدينة القدس الشرقية المحتلة، وذلك لضمان تمثيل الأنواع المختلفة من هذه المدارس ضمن عينة الدراسة، وتمت مراعاة أن تكون هذه العينة ممثلة للمدارس الموجودة داخل الجدار وخارجه (جدار الضم والتوسع والفصل العنصري)، علماً أن المناطق الواقعة داخل هذا الجدار تخضع لإجراءات أمنية مشددة عند الدخول إليها من خارج مناطق الجدار، ولا يسمح بدخولها إلا لحملة الهوية المقدسية أو حملة التصاريح الخاصة بذلك. وقد تم اختيار العينة بنسبة 25%، وبلغ حجمها (51) مبحوثاً، وتم استرداد (48) استبانة مكتملة وصالحة للتحليل الإحصائي وبنسبة استرداد بلغت حوالي 94%، ويوضح الجدول (3/ب) عدد الاستبانات الموزعة على العينة العشوائية الطبقية والاستبانات المستردة. من جانب آخر، فقد تم إجراء (11) مقابلة مع عدد من المسؤولين المهتمين بقطاع التعليم العام في المدينة، ويوضح الملحق (1) أسماء المبحوثين الذين أجريت معهم المقابلات.

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

جدول (3/ب): عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

المدارس	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
مدارس الأوقاف	13	12
مدارس الوكالة	2	2
المدارس الخاصة	19	18
مدارس وزارة المعارف والبلدية	17	16
المجموع	51	48

سابعاً: وصف عينة الدراسة: يوضح الجدول رقم (4) توزيع المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين من حيث (الجنس والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية ومكان السكن).

جدول (4): توزيع المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	18	37.5%
	أنثى	30	62.5%
	المجموع	48	100%
العمر	أقل من 30 سنة	7	14.6%
	من 30 - أقل من 40 سنة	15	31.3%
	من 40 - أقل من 50 سنة	13	27.1%
	من 50 - أقل من 60 سنة	11	22.9%
	من 60 سنة فأكثر	2	4.2%
	المجموع	48	100%
المستوى التعليمي	أقل من بكالوريوس	6	12.5%
	بكالوريوس	31	64.6%
	دراسات عليا (ماجستير أو دكتوراه)	11	22.9%
	المجموع	48	100%
الحالة الاجتماعية	متزوج/ة	36	75.0%
	أعزب/ عذباء	10	20.8%
	غير ذلك (مطلق/ة ، ارملة/ة)	2	4.2%
	المجموع	48	100%
مكان السكن	مدينة القدس الشرقية المحتلة (داخل الجدار)	24	50.0%
	مدينة القدس الشرقية المحتلة (خارج الجدار)	24	50.0%
	المجموع	48	100%

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

ووفقاً للبيانات الواردة في هذا الجدول، فقد بلغت نسبة الإناث من أفراد عينة الدراسة حوالي 62.5%، وبلغت نسبة الذكور حوالي 37.5%، وبلغت نسبة المبحوثين من الفئة العمرية (30- إلى أقل من 40 سنة) حوالي 31.3% وكانت هي الفئة العمرية ذات النسبة الأعلى، بينما كانت الفئة العمرية (من 60 سنة فأكثر) هي الفئة ذات النسبة المئوية الأقل وبلغت حوالي 4.2% (تجدر الإشارة إلى أن أغلب أفراد هذه الفئة من ذوي العقود الخاصة ممن يلتحقون بمهنة التعليم بعد تقاعدهم من مدارس أخرى). وتشير النتائج الواردة في الجدول (4) أيضاً إلى أن النسبة المئوية لحملة البكالوريوس قد بلغت حوالي 64.6%، وكانت هذه النسبة هي أعلى المستويات التعليمية للمبحوثين، في حين كانت النسبة الأدنى هي النسبة المئوية للمبحوثين ذوي المستوى التعليمي الأقل من البكالوريوس، وبلغت حوالي 12.5%، كما بلغت النسبة المئوية للمبحوثين المتزوجين حوالي 75%. وتشير النتائج إلى أن 50% من المبحوثين يسكنون في مدينة القدس الشرقية المحتلة داخل الجدار، وأن 50% منهم يسكنون في مدينة القدس الشرقية المحتلة خارج الجدار (جدار الضم والتوسع والفصل العنصري).

المبحث الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة (حسب إجابات المبحوثين في الاستبانة):

أولاً: تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي: تمت الإجابة في هذا الجزء على السؤال الأول للدراسة الذي يتعلق بالكشف عن أهم تحديات إدارة قطاع التعليم العام (في مدينة القدس الشرقية المحتلة) الناجمة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وبالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول (5)، الذي يعرض نتائج إجابات المبحوثين على الاستبانة. ويلاحظ أن حوالي 94.7% من المبحوثين (حوالي 69.1 كانت إجاباتهم "تتفق" وحوالي 25.6 كانت إجاباتهم "نوعاً ما" ضمن مقياس الإجابة) قد أكدوا أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي تؤثر في هذا القطاع وتقلل من مستوى فاعليته. وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين على هذا المحور حوالي (2.63) وهي قيمة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري العام حوالي (0.22).

وبلغت قيمة (t) المحسوبة لهذا المحور (82.18) وهي أعلى من (t) الجدولية، مما يدل على وجود فروق جوهرية في إجابات المبحوثين وهي فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) وهي لصالح الإجابات التي تتفق على وجود تحديات ناجمة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وتؤثر في إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة. وقد كشفت إجابات المبحوثين أن هناك مجموعة من التحديات المرتبطة بممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلي والتي تؤثر في قدرات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة. وفيما يأتي عرض لأهم هذه التحديات:

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

- عدم السماح بتوفير البنية التحتية الكافية للتعليم العام في المدينة، وهذا يجعلها غير ملائمة لمتطلبات العملية التعليمية (حسب آراء حوالي 93.7% من المبحوثين).
 - خطط سلطة الاحتلال التي تركز على تهويد قطاع التعليم العام في المدينة (حسب ما أكده 97.9% من المبحوثين).
 - ضعف التنسيق اللازم بين الجهات المقدسية المشرفة على العملية التعليمية (حسب ما أورده حوالي 93.7% من المبحوثين).
 - تقييد ووضع شروط صارمة على الدعم المالي للمدارس العربية في مدينة القدس الشرقية المحتلة من الدول العربية والإسلامية (وفق آراء جميع المبحوثين).
 - وجود الجدار الذي يعيق حركة الطلبة والمعلمين (الذين يسكنون في الضواحي الواقعة خارج هذا الجدار) من الوصول إلى المدارس داخل الجدار (حسب آراء 91.7%).
 - محاولات سلطة الاحتلال المتكررة للتدخل في محتوى المناهج الدراسية لمدارس المدينة، وذلك ضمن سعيها لمواءمة هذا المنهج مع مخططاتها التهودية عبر دس معلومات مزورة وغير صحيحة ضمن هذا المنهج (حسب ما أشار إليه 97.9% من المبحوثين).
- جدول (5): تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن سلطة الاحتلال

الاسرائيلي:

ت	الفقرات	أتفق %	نوعاً ما %	لا أتفق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الاحصائية
1	ضعف البنية التحتية للتعليم (بسبب الاحتلال) بما يجعلها غير ملائمة لمتطلبات العملية التعليمية.	52.1	41.7	6.3	2.45	0.62	27.58	0.000
2	خطط سلطة الاحتلال لتهويد التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة.	89.6	8.3	2.1	2.87	8.39	50.71	0.000
3	المدارس الاستثمارية التي أنشأتها دولة الاحتلال	64.6	35.4	0	2.64	0.48	37.93	0.000
4	المستوى التعليمي للمدارس الاستثمارية	47.9	43.8	8.3	2.39	8.64	25.78	0.000
5	نقص الرقابة على جودة العملية التعليمية في مدارس المقاولات	64.6	27.1	8.3	2.56	3.65	27.34	0.000
6	إجراءات الاحتلال الأمنية التي تعيق عمل المعلمين الفلسطينيين من حملة هوية الضفة الغربية في	72.9	14.6	12.5	2.60	8.71	25.53	0.000

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

القدس							
7	نقص الكوادر التعليمية اللازمة لمدارس القدس الشرقية المحتلة.	35.4	39.6	25.0	2.10	0.78	18.73
8	جدار الفصل العنصري الذي يعيق الحركة (حركة الطلبة والمعلمين).	81.3	10.4	8.3	2.73	0.61	31.01
9	إجراءات التفقيش والفحص الأمني التي تضيق كثيراً من الوقت.	83.3	10.4	6.3	2.77	0.55	34.59
10	ارتفاع تكاليف المعيشة في مدينة القدس المحتلة.	87.5	12.5	0	2.87	0.33	59.60
11	الشروط الصعبة لحصول مدارس القدس الشرقية على التراخيص السنوية من دولة الاحتلال.	72.9	27.1	0	2.73	1.45	42.10
12	التسرب من مدارس القدس الشرقية نتيجة إجراءات الاحتلال.	68.8	27.1	4.2	2.64	0.56	32.47
13	ضعف التنسيق بين الجهات المقدسية المشرفة على العملية التعليمية في القدس الشرقية المحتلة.	54.2	39.6	6.3	2.44	5.62	27.77
14	محاولات الاحتلال الهادفة لإغلاق مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة.	81.3	18.8	0	2.81	0.390	49.40
15	تدخل دولة الاحتلال في محتوى المنهاج الفلسطيني بما يتلاءم مع مخططاتها من خلال تغذية المنهاج بمعلومات مزورة.	77.1	20.8	2.1	2.75	8.48	39.38
16	تقييد الدعم المالي المقدم من جهات عربية لقطاع التعليم العربي في القدس الشرقية المحتلة.	72.9	27.1	0	2.73	1.45	42.10
17	تقييد الدعم المالي المقدم من جهات إسلامية لقطاع التعليم العربي في القدس الشرقية المحتلة.	68.8	31.2	0	2.69	0.45	39.75
متوسط النسب المنوية		69.1	25.6	5.27			
الوسط الحسابي العام					2.63		
الانحراف المعياري العام						0.22	
قيمة اختبار t							82.18

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

• الإجراءات الأمنية لسلطة الاحتلال والتي تعيق أو تمنع عمل المعلمين الفلسطينيين (من حملة هوية الضفة الغربية) من العمل في مدارس المدينة (حسب ما ذكره حوالي 87.5% من المبحوثين)، وهذا الأمر يترتب عليه النقص في الكوادر التعليمية المناسبة اللازمة لهذه المدارس (حسب ما أكدته حوالي 75% من المبحوثين).

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تتوافق مع كثير من الدراسات السابقة، علماً أن هذه الممارسات الإسرائيلية غير مرتبطة بفترة زمنية محددة، بل هي ممارسات مستمرة عبر الزمن، ومن هذه الدراسات دراسة (كنعان، 2009) التي تم التأكيد فيها على أن سلطة الاحتلال الاسرائيلي قامت منذ احتلالها لمدينة القدس الشرقية في العام 1967م باستهداف قطاع التعليم العام بمقوماته الثلاثة (المعلم، والطلبة والمنهاج)، وسبب هذا الاستهداف هو أن هذا القطاع من أكبر وأهم القطاعات، وله ارتباط مباشر ببناء فكر الانسان الفلسطيني وشخصيته وقيمه ومفاهيمه وانتمائه وولائه لمجتمعه ووطنه، وقد وضعت سلطة الاحتلال الاسرائيلي يدها على مقومات هذا القطاع بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية التهويدية، وعزل سكان المدينة عن المحيط الفلسطيني والعربي والإسلامي. وكذلك تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما أورده (وحدة شؤون القدس، 2018) إذ أكدت أن سلطة الاحتلال الاسرائيلي تقوم بالتدخلات السلبية في المنهاج من خلال ادخال تعديلات مقصودة عليه وتحريفه بهدف تغيير الثقافة الوطنية لسكان مدينة القدس الشرقية المحتلة، ويهدف تطبيع علاقاتهم مع سلطة الاحتلال الاسرائيلي و"أسرلة" العقول ومحو الهوية الفلسطينية من نفوس الطلبة وأفكارهم، واستهداف كل ما له علاقة بفلسطينيتهم، فأدخلت تدريس "تاريخ إسرائيل" البعيد كل البعد عن التاريخ الوطني الفلسطيني، وهويته، والذي يلغي وجود الشعب الفلسطيني مع حذف كل ما له علاقة بفلسطين وتاريخها.

ثانياً: تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن تعدد المرجعيات: في هذا الجزء، تمت الإجابة على السؤال الثاني للدراسة الذي يتعلق بإبراز أهم تحديات إدارة قطاع التعليم العام (في مدينة القدس الشرقية المحتلة) الناجمة عن تعدد المرجعيات التي تهتم بشؤون هذا القطاع. ويلاحظ من الجدول (6) الذي يعرض نتائج إجابات المبحوثين على الاستبانة، أن حوالي 96.44% من المبحوثين (حوالي 66.97 كانت إجاباتهم "أتفق" وحوالي 29.47 كانت إجاباتهم "نوعاً ما" ضمن مقياس الإجابة) قد أشاروا إلى أن تعدد هذه المرجعيات يعدّ من التحديات الرئيسية التي تؤثر في إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة، أي أن تعدد المرجعيات يحدّ من مستوى قدرة هذا القطاع على تحقيق الأهداف بالشكل المناسب. وبلغت قيمة الوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين على هذا المحور حوالي (2.6) وهي قيمة مرتفعة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حوالي (0.36).

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

جدول (6): تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن تعدد المرجعيات

ت	الفقرات	اتفق %	نوعا ما %	لا أتفق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الاحصائية
18	ازدواجية المرجعيات التي تنظم عمل المدارس في مدينة القدس المحتلة.	72.9	25.0	2.1	2.71	0.50	37.26	0.000
19	ازدواجية المرجعيات التي تنظم إدارة التعليم في مدينة القدس الشرقية المحتلة.	60.4	37.5	2.1	2.58	0.54	33.19	0.000
20	تعدد الأنظمة والقوانين الناظمة لإدارة المدارس في مدينة القدس المحتلة.	68.8	27.1	4.2	2.65	0.56	32.47	0.000
21	تعدد الأنظمة والقوانين الناظمة لعمل المدارس في مدينة القدس الشرقية المحتلة.	68.8	29.2	2.1	2.67	0.52	35.59	0.000
22	تعدد المفاهيم التوجيهية التي تتبناها الجهات العربية المسؤولة عن قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة.	62.5	33.3	4.2	2.58	0.58	31.00	0.000
23	تباين المنطلقات القيمية للجهات العربية المسؤولة عن التعليم العام في القدس المحتلة.	58.3	37.5	4.2	2.54	0.58	30.26	0.000
24	عدم وجود مرجعيات قانونية وطنية لإقامة دعاوى ضد الاحتلال الذي يتصرف بحرية في العملية التعليمية في القدس المحتلة.	77.1	16.7	6.3	2.71	0.58	32.24	0.000
	متوسط النسب المئوية	66.9	29.47	3.6				
	الوسط الحسابي العام				2.6			
	الانحراف المعياري العام					0.36		
	قيمة اختبار t						50.57	0.000

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

وبلغت قيمة (t) المحسوبة حوالي (50.57)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يعني أن هناك فروقا جوهرية دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى الدلالة المذكورة، وهذه الفروق لصالح إجابات المبحوثين التي تؤكد على أن تعدد المرجعيات هو من التحديات التي تؤثر سلبا في إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

وقد أبرزت إجابات المبحوثين مجموعة من التحديات المرتبطة بتعدد المرجعيات التي تقوم بإدارة هذا القطاع، ومن أهم هذه التحديات ما يأتي:

- تعدد الأنظمة والقوانين النازمة لعمل المدارس في القدس الشرقية المحتلة (حسب ما أكده حوالي 95.8% من المبحوثين).
- محدودية المرجعيات القانونية الوطنية المدعومة من السلطة الوطنية الفلسطينية لإقامة الدعاوى القضائية ضد سلطة الاحتلال التي تتحكم في المبادئ الأساسية لقطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة (حسب آراء حوالي 93.7% من المبحوثين).
- التعدد في المفاهيم التوجيهية التي تتبناها الجهات العربية المسؤولة عن إدارة هذا القطاع (حسب آراء حوالي 95.8% من المبحوثين).
- التباين في المنطلقات القيمة للجهات العربية المسؤولة عن إدارة هذا القطاع (كما أشار حوالي 95.8% من المبحوثين).

وتتوافق نتائج الدراسة مع ما أكدت عليه (مؤسسة القدس الدولية، 2010) إذ أكدت أن تعدد المرجعيات التعليمية في مدينة القدس الشرقية المحتلة يعدّ من أخطر التحديات التي تؤثر في إدارة قطاع التعليم العام في هذه المدينة، فهذه التعددية تعني غياب المرجعية الموحدة الموجهة لإدارة التعليم العام في هذه المدينة. وقد توصل (الزين، 2011) في دراسة أجراها على قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة إلى أن تعدد المرجعيات لمدارس المدينة يعود إلى تعدد مصادر التمويل لهذه المدارس، علما أنها لا تستطيع سدّ احتياجاتها الأساسية دون هذا التمويل. كما تتوافق هذه النتائج مع دراسة (العيسى، 2019) التي توصلت إلى أن مشكلة تعدد المرجعيات من أكثر التحديات التي تواجه قطاع التعليم في مدينة القدس الشرقية المحتلة، إذ أن هذا الأمر ترك تأثيرات سلبية في جودة التعليم، وحال دون وضع استراتيجية واضحة المعالم لقطاع التعليم في مدارس المدينة، وأدى إلى تقليل التنسيق وتبادل الخبرات والمعرفة العلمية بين تلك المدارس.

ثالثاً: تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن محدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية: في هذا الجزء، تمت الإجابة على السؤال الثالث للدراسة الذي يتعلق بإبراز أهم تحديات إدارة قطاع التعليم العام (في مدينة القدس الشرقية المحتلة) الناجمة عن محدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا القطاع. ويلاحظ من الجدول (7)، الذي يعرض نتائج

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

إجابات المبحوثين على الاستبانة، أن حوالي 95.8% من المبحوثين (حوالي 85.4% كانت إجاباتهم "أتفق" وحوالي 10.4% كانت إجاباتهم "نوعاً ما" ضمن مقياس الإجابة) قد أشاروا إلى أن محدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة قطاع التعليم العام في المدينة كانت من التحديات الرئيسية التي تؤثر في إدارة هذا القطاع. وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين على هذا المحور حوالي 2.64 وهي قيمة مرتفعة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري حوالي (0.34)، وأشارت النتائج إلى أن قيمة (t) المحسوبة لهذا المحور بلغت (53.7) وهي أعلى من قيمة (t) الجدولية، وهذا الأمر يؤكد وجود فروق جوهرية في إجابات المبحوثين، وهي فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد جاءت هذه الفروق لصالح الإجابات التي أكدت على وجود تحديات تؤثر في إدارة قطاع التعليم العام في المدينة. وقد أظهرت نتائج الدراسة كما يوضح الجدول (7) أن هناك مجموعة من التحديات التي تؤثر سلباً في إدارة هذا القطاع في ظل الدور المحدود للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع التعليم العام، وهذا الدور المحدود ناجم عن ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلي التي تضع كل العقبات والعراقيل أمام تدخل السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا القطاع. جدول (7): تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة (محدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية):

ت	الفقرات	أتفق %	نوعاً ما %	لا أتفق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدالة الاحصائية
25	تقييد الاحتلال لدور السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة العملية التعليمية في القدس المحتلة.	79.2	16.7	4.2	2.75	0.52	36.23	0.000
26	تقييد الاحتلال لدور السلطة في دعم البنى التحتية للتعليم التقني والصناعي في القدس المحتلة.	70.8	20.8	8.3	2.62	0.63	28.42	0.000
27	عدم السماح للسلطة في تأسيس مراكز مجتمعية في المدينة لمواصلة إدارة العملية التعليمية.	66.7	27.1	6.3	2.60	0.60	29.58	0.000
28	عدم السماح للسلطة بتأسيس مركز متخصص لتدريب معلمي المدارس في القدس المحتلة.	66.7	27.1	6.3	2.60	0.60	29.58	0.000

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

29	ضعف الخطاب الإعلامي الفلسطيني بخصوص واقع التعليم العام في القدس المحتلة.	70.8	22.9	6.3	2.64	0.60	30.5	0.000
30	تدني مستوى الرواتب في قطاع التعليم في مدارس الأوقاف في القدس الشرقية المحتلة.	68.8	27.1	4.2	2.64	0.56	32.47	0.000
31	تدني مستوى رواتب المدارس العربية في القدس المحتلة.	75.0	14.6	10.4	2.64	0.66	27.44	0.000
32	محدودية دور السلطة في إدارة عمليات تطوير المناهج التعليمية للمدارس في القدس المحتلة.	66.7	20.8	12.5		0.71	24.68	0.000
33	ضعف دور برامج التعليم اللاصفية في دعم العملية التعليمية في القدس الشرقية المحتلة.	66.7	22.9	10.4	2.56	0.68	26.06	0.000
34	ضعف دور برامج التعليم المساند في دعم العملية التعليمية في مدينة القدس الشرقية المحتلة.	62.5	33.3	4.2	2.58	0.57	31.00	0.000
35	ضعف تأثير المجتمع الدولي على دولة الاحتلال للسماح للسلطة للقيام بواجباتها نحو إدارة قطاع التعليم في القدس المحتلة.	85.4	10.4	4.2	2.81	0.49	39.70	0.000
	متوسط النسب المنوية	70.8	22.15	7.02				
	الوسط الحسابي العام				2.64			
	الانحراف المعياري العام					0.34		
	قيمة اختبار t						53.7	0.000

وقد أبرزت إجابات المبحوثين مجموعة من التحديات ذات الصلة والعلاقة بمحدودية هذا الدور في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وأهمها:

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

- القيود المشددة التي تفرضها سلطة الاحتلال الإسرائيلي على دور السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة العملية التعليمية في المدينة (وفقاً لآراء 95.9% من المبحوثين).
- القيود المشددة المفروضة من سلطة الاحتلال على دور السلطة الوطنية الفلسطينية في كل ما يتعلق بدعم البنى التحتية لقطاع التعليم العام في المدينة (حسب آراء 91.6%).
- القيود المشددة المفروضة من سلطة الاحتلال فيما يتعلق بتطوير المناهج التعليمية للمدارس العربية في المدينة (حسب آراء حوالي 87% من المبحوثين).
- ضعف دور برامج التعليم المساند في دعم العملية التعليمية (وفقاً لآراء 95.8%).
- ضعف تأثير المجتمع الدولي في التأثير على سلطة الاحتلال للسماح للسلطة الوطنية الفلسطينية بالقيام بواجباتها التعليمية والأكاديمية نحو قطاع التعليم العام في المدينة (حسب آراء حوالي 95.8% من المبحوثين).

رابعاً: **تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن التسرب من المدارس:** في هذا الجزء، تمت الإجابة على السؤال الرابع والذي يستكشف تحديات إدارة قطاع التعليم العام (في مدينة القدس الشرقية المحتلة) الناجمة عن تسرب الطلبة من التعليم. ويلاحظ من الجدول (8)، الذي يعرض نتائج إجابات المبحوثين على الاستبانة، أن حوالي 89.88% من المبحوثين (حوالي 59.78% كانت إجاباتهم "أتفق" وحوالي 33.1% كانت إجاباتهم "توفاً ما" ضمن مقياس الإجابة) قد أشاروا إلى أن تسرب الطلبة من المدارس في القدس الشرقية المحتلة كان من التحديات الرئيسية التي تؤثر في إدارة هذا القطاع. وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين على هذا المحور حوالي 2.46، وهي قيمة مرتفعة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري العام حوالي 0.39، وأظهرت النتائج الواردة في الجدول (8)، الذي يعرض نتائج إجابات المبحوثين على الاستبانة، أن قيمة (t) المحسوبة قد بلغت حوالي (43.6) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على وجود فروق جوهرية في إجابات المبحوثين على هذا المحور، وهي فروق لصالح إجابات المبحوثين التي أكدت على أن تسرب الطلبة من المدارس هو من التحديات التي تؤثر إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تسرب الطلبة من المدارس يشكل تحدياً أساسياً ينعكس بصورة سلبية في إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة. وقد كشفت نتائج الدراسة أن بعض جوانب التسرب تكشف ضعف قدرات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومن ذلك:

- أن تسرب الطلبة ينجم عن ضعف الإرشاد والتوجيه للطلبة المتسربين (حسب آراء 89.6% من المبحوثين)، وهذا مؤشر واضح على تدني مستوى إدارة هذا القطاع.

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

- أن التسرب ينجم أيضا عن ضعف الاهتمام بالتعليم المساند للطلبة المتعثرين في التعليم (حسب آراء حوالي 93.8%)، وهذا مؤشر آخر على تدني مستوى إدارة التعليم العام.
- من أسباب التسرب أيضا ضعف متابعة الطلبة الصادرة بحقهم أحكام (من سلطة الاحتلال) بالإقامة الجبرية (السجن البيتي) في منازلهم (حسب آراء 95.9%)، وهذا أيضا يعدّ مؤشرا واضحا على تدني مستوى إدارة هذا القطاع.

جدول (8): تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة المتعلقة بالتسرب

ت	الفقرات	اتفق %	نوعا ما %	لا اتفق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الاحصائية
36	تسرب طلبة مدارس القدس المحتلة من مدارسهم تحدّ يؤثر بإدارة قطاع التعليم.	64.6	25.0	10.4	2.54	0.683	25.79	0.000
37	يتسرب الطلبة بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة لعائلاتهم (كالبطالة والفقراء...).	64.6	18.8	16.7	2.48	0.772	22.26	0.000
38	يتسرب الطلبة نظرا للأوضاع الاجتماعية الصعبة لعائلاتهم.	58.3	31.3	10.4	2.47	0.684	25.12	0.000
39	يتسرب الطلبة بسبب مضايقات أجهزة الاحتلال الأمنية.	43.8	41.7	14.6	2.29	0.713	22.26	0.000
40	يتسرب الطلبة بسبب الضغوط النفسية.	50.0	41.7	8.3	2.42	0.647	25.88	0.000
41	يتسرب الطلبة بسبب ضعف الإرشاد للطلبة المتسربين.	64.6	25.0	10.4	2.54	0.683	25.79	0.000
42	يتسرب الطلبة بسبب ضعف الاهتمام بالتعليم المساند للطلبة المتعثرين في التعليم.	54.2	39.6	6.3	2.48	0.618	27.77	0.000
43	يتسرب الطلبة بسبب ضعف المتابعة للطلبة الصادرة بحقهم أحكام من الاحتلال بالسجن البيتي (الإقامة الجبرية).	54.2	41.7	4.2	2.50	0.583	29.67	0.000
	متوسط النسب المئوية	56.7	33.1	10.16				
	الوسط الحسابي العام			2.46				
	الانحراف المعياري العام				2.390			
	قيمة اختبار t						43.6	0.000

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

• إن التسرب قد يحدث أيضا بسبب الضغوط النفسية التي يواجهها الطلبة، والتي تحتاج إلى برامج خاصة لمساعدة هؤلاء الطلبة في مواجهة هذه الضغوط النفسية (حسب آراء حوالي 91.7% من المبحوثين)، وهذا مؤشر آخر على تدني مستوى إدارة هذا القطاع.

من جانب آخر، هناك بعض العوامل التي تزيد نسبة تسرب الطلبة وتقلل من قدرات إدارة هذا القطاع، لكنها عوامل خارج سيطرة إدارة قطاع التعليم، ولا تستطيع هذه الإدارة أن تتحكم فيها لزيادة مستوى فاعليتها، ومن هذه العوامل: المضايقات التي يتعرض لها الطلبة من الأجهزة الأمنية لسلطة الاحتلال (حسب 85.5%)، والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها أغلب عائلات الطلبة والتي تكسّر البطالة والفقر وغير ذلك (حسب 83.4%)، والأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تعاني منها عائلات بعض الطلبة ودور بعض المؤسسات الإسرائيلية الاجتماعية العاملة في مدينة القدس في زيادة نسبة التسرب (حسب 89.6%).

وتتفق هذه النتائج مع ما أورده (القيق، 2018) إذ أوضح أن نسبة تسرب الطلبة من مدارس القدس الشرقية المحتلة هي نسبة مرتفعة قياسا بالنسب الطبيعية، وأوضح أن هذه النسبة بلغت في العام 2015م حوالي 9% في الصف التاسع، وحوالي 16% في الصف العاشر، وحوالي 26% في الصف الحادي عشر، وحوالي 33% في الصف الثاني عشر. كما تتسجم هذه النتائج مع ما أورده (العيسى، 2019) حول تفاقم ظاهرة التسرب في القدس المحتلة، وقد أوردت مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى تعزيز هذه الظاهرة، مثل: إجراءات وممارسات الاحتلال، والزواج المبكر، وعدم ادراج التعليم على سلم أولويات بعض الأهالي، وقلة الأنشطة غير المنهجية التي تزيد ارتباط الطلبة بالمدارس، وغيرها من الأسباب.

المبحث الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة (حسب إجابات المبحوثين في المقابلات):
أولاً: تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي (حسب إجابات المبحوثين في المقابلات): أكد المبحوثون الذين أجريت معهم المقابلات (مجموعة من ذوي الاختصاص) أن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي تؤدي إلى انعكاسات سلبية حادة على إدارة التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وأكد هؤلاء المبحوثون أن تحديات الاحتلال قد كانت حافزا قويا للجهات الفلسطينية لإنشاء مجموعة من المدارس التي تعمل تحت مظلات عربية، كما أكد المبحوثون في المقابلات أن هذه المدارس أنشئت كرد وطني نتيجة للوعي المجتمعي المقدسي ومخاوفه من سيطرة سلطة الاحتلال الاسرائيلي على مدارس القدس الشرقية المحتلة، وخوفه من محاولات فرض تدريس المنهاج الإسرائيلي فيها. وأشار المبحوثون في هذه المقابلات إلى أن هذه المدارس تفتقر للبنية التحتية الحديثة والكافية، إذ أنها مبان سكنية مستأجرة وقديمة ومتهاكة وغير مهيأة للتدريس ومتطلباته واحتياجاته، إضافة إلى انعدام الساحات

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

والملاعب، والنقص في المكتبات، ونقص مختبرات العلوم والتكنولوجيا، وتقوم هذه المدارس بسد النقص والاحتفاظ فيها باستخدام "الكرفانات" والمخازن واستعمالها كصفوف دراسية، ويعود سبب هذه المعاناة للقيود والتعقيدات التي تفرضها سلطة الاحتلال الاسرائيلي. وأشار المبحوثون في المقابلات إلى التأثير السلبي لممارسات الاحتلال على المدارس الأهلية والخاصة التي تتبع ملكيتها وإدارتها لجهات أهلية وجمعيات خيرية وكنائس وأديرة وقطاع خاص (والتي تصنفها سلطة الاحتلال بالمدارس غير الرسمية المعترف بها)، فعلى الرغم من أن هذه المدارس تحصل على التمويل من الجهات التي تتبع لها بما يغطي حوالي 90% من موازنتها السنوية، مع تحصيل الباقي على شكل رسوم دراسية من أهالي الطلبة، رغم ذلك فإن هذه المدارس تتعرض لمضايقات وقيود سلطة الاحتلال، وهذه المضايقات والقيود تشمل مختلف جوانب العملية التعليمية، وتشمل صعوبة أو استحالة الحصول على تراخيص لإنشاء أية مباني جديدة لهذه المدارس، إذ أن أحوال مباني هذه المدارس ليس بأفضل من المدارس الحكومية التي تعمل تحت مظلة وإدارة الأوقاف الإسلامية وغيرها من المدارس، فأغلبها مبان سكنية مستأجرة غير ملائمة للعملية التعليمية، وتعاني من الاكتظاظ والارتفاعات الكبيرة في أجورها السنوية. ومن التحديات التي تؤثر في إدارة قطاع التعليم في القدس الشرقية المحتلة صعوبة تلبية النقص في المدرسين من أبناء الضفة الغربية نتيجة لمتطلبات حصولهم على تصاريح خاصة من سلطة الاحتلال الاسرائيلي لدخول المدينة، وما يشترطه الاحتلال الاسرائيلي بضرورة حصولهم كذلك على حسن سلوك من سلطة الاحتلال (الفحص الأمني).

ثانياً: تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن تعدد المرجعيات (حسب إجابات المبحوثين في المقابلات): أكد المبحوثون أن غياب المرجعية الموحدة المشرفة على التعليم في القدس الشرقية المحتلة يمثل إحدى أبرز المشكلات التي تواجه إدارة قطاع التعليم العام. ولتوضيح مسألة تعدد المرجعيات، فإن المبحوثين أوضحوا في المقابلات أن الواقع يشير إلى أن المدارس الموجودة في القدس الشرقية المحتلة تعاني من تعدد مرجعيات العملية التعليمية لهذه المدارس، وأشاروا أنه يجري تقسيم المدارس في القدس الشرقية المحتلة إلى خمسة أصناف وفقاً لتعدد المرجعيات، وهي: الصنف الأول: مدارس الأوقاف الإسلامية التي كانت تخضع في البداية للحكومة الأردنية، ثم أصبحت تتبع لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو. المرجعية. الصنف الثاني: مدارس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي تشرف عليها وكالة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة، وهذه المدارس تستوعب عدداً من طلبة المخيمات وأماكن تجمعات اللاجئين الفلسطينيين، وتوفر هذه المدارس التعليم للطلبة المسجلين كلاجئين ولمدة تسعة أعوام. الصنف الثالث: المدارس الخاصة، وهي أنواع، فهناك مدارس خاصة تتبع لأفراد أو عائلات أو جمعيات، مثل الكلية الإبراهيمية، وهناك مدارس تابعة لجهة غير حكومية مثل مدارس الإيمان،

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

وهناك مدارس تابعة لإحدى الطوائف الكنسية مثل مدرسة الفزير وكلية "شميدت"، وهذه المدارس تتبنى تطبيق المناهج الفلسطينية مع تعديلات في بعض المواد التعليمية مثل التعديل في منهاج اللغة الإنجليزية، وتدرّس اللغة العبرية، كما أن بعض هذه المدارس يعتمد تدريس لغة ثالثة مثل الألمانية واللغة الفرنسية. الصنف الرابع: المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس، وهذه المدارس تتبع لدولة الاحتلال في استراتيجياتها وسياساتها وتمويلها، كما أن تمويل دولة الاحتلال لهذه المدارس لا يعني حرصها على تعليم الطلبة الفلسطينيين، إنما تهدف من وراء ذلك إلى إحكام سيطرتها ورقابتها ونفوذها على المدارس لتمرير محاولات تهويد العملية التعليمية، مع التأكيد على سلطة الاحتلال توفر في الأغلب ما لا يزيد عن الحد الأدنى من احتياجات هذه المدارس، إذ أن هذه المدارس تعاني من مشكلات متعددة مثل النقص الواضح في المختبرات والمكتبات والساحات وغيرها من المرافق الأساسية اللازمة لتحقيق جودة العملية التعليمية بالمستويات المطلوبة، وتعاني هذه المدارس أيضا من الاكتظاظ في الصفوف، واستخدام مبان قديمة غير مناسبة دون اهتمام بتغييرها أو تحسينها، وعدم توفير شروط الصحة والسلامة والأمان للطلبة والمعلمين في هذه المدارس، وغير ذلك من التحديات. الصنف الخامس: مدارس شبه حكومية (مدارس استثمارية)، وهي مدارس مملوكة لبعض المستثمرين، وقد سمح الاحتلال بهذه المدارس الاستثمارية بسبب النقص الواضح والكبير في المدارس المطلوبة لتلبية احتياجات العملية التعليمية لطلبة المدينة، وهذه المدارس تحصل على دعم مالي من وزارة المعارف الإسرائيلية التي تشرف عليها.

ثالثاً: تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن محدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية (حسب إجابات المبحوثين في المقابلات): أكد المبحوثون (في المقابلات التي أجريت معهم) أن محدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع التعليم العام في هذه المدينة تعود إلى العوامل السياسية وإلى عدم التزام سلطة الاحتلال الإسرائيلي باتفاقيات أوسلو، فمن المعروف أن السلطة الوطنية الفلسطينية دخلت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب اتفاقية أوسلو عام 1994م، والتي تم توقيعها في 13 / 9 / 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الاحتلال الإسرائيلي، ودخلت حيّز التنفيذ عام 1994م، وقد كانت مدينة القدس الشرقية المحتلة ضمن الموضوعات التي تم تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي، والتي كان من المفترض الانتهاء من بحث مصيرها بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية ودخولها حيّز التنفيذ في العام 1999م. وقد ورد في المادة الرابعة من اتفاقية أوسلو أنه "تم استثناء الشطر الشرقي من القدس من المناطق الخاضعة لسيادة السلطة الفلسطينية"، وبذلك فقد تم استثناء قطاع التربية والتعليم في مدينة القدس الشرقية المحتلة من بسط نفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية عليه، عدا مدارس الاوقاف في المدينة،

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

وقد تبنت مدارس وكالة الغوث والمدارس الخاصة المنهاج الفلسطيني كروية عامة دون أن يكون هناك نصوص واتفاقات تشير إلى تبعيتها للسلطة الوطنية الفلسطينية.

رابعاً: تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة الناجمة عن التسرب من المدارس (حسب إجابات المبحوثين في المقابلات): ضمن المقابلات التي أجريت حول تسرب الطلبة من مدارس مدينة القدس الشرقية المحتلة، فقد أشار المبحوثون إلى أن ظاهرة التسرب ظاهرة خطيرة على مستقبل الطلبة، وعلى مستقبل العملية التعليمية برمتها. وأظهرت إجابات المبحوثين (ضمن هذه المقابلات) أن هناك أسباباً متعددة لهذا التسرب منها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والضغوط النفسية التي يعيشها المقدسيون. كما أكد المبحوثون (ضمن هذه المقابلات) أن سلطة الاحتلال الاسرائيلي تنظر إلى المدارس العربية والثانوية في مدينة القدس الشرقية المحتلة كخزان للعمالة الرخيصة، وتستغل الظروف الصعبة والقاسية التي يعيشها المقدسيون (من بطالة وفقير وظروف اجتماعية ونفسية سيئة....)، وهذه الظروف دفعت بعض الطلبة إلى التسرب من المدرس، والتوجه لكسب المال من سوق العمل الاسرائيلي ضمن ظروفه الصعبة والقاسية، وكمؤشر بسيط على ذلك، فقد بلغ عدد الطلبة المقدسيين الذين من المفترض أن يتقدموا إلى امتحان شهادة الثانوية العامة في مدينة القدس الشرقية المحتلة في العام 2017/2016 حوالي 8000 طالب وطالبة، لكن العدد الفعلي للمتقدمين قد بلغ حوالي النصف فقط، أي حوالي 4000 طالب وطالبة. وقد أظهرت اجابات المبحوثين (ضمن هذه المقابلات) أن هناك جهوداً واضحة بذلتها جهات وطنية متعددة للحد من ظاهرة تسرب طلبة المدارس العربية في مدينة القدس الشرقية المحتلة. وتعدّ مديرية الأوقاف الإسلامية في القدس من الجهات المهمة التي تسعى إلى مواجهة ظاهرة التسرب، إذ قامت بمجموعة من الإجراءات للحدّ من ظاهرة التسرب من المدارس التابعة للأوقاف، مثل افتتاح قسم خاص بالإرشاد في مدارس الأوقاف يهتم بقضايا التسرب، وزيادة الاهتمام بالتعليم المساند وهو التعليم الذي يهتم بالطلبة المكملين، وإنشاء برنامج خاص يسهل على الطلبة فهم المواد الدراسية، وإنشاء برنامج لمتابعة الطلبة الذين يصدر الاحتلال الاسرائيلي بحقهم عقوبات بالحبس البيتي (الإقامة الجبرية) ويضطرون للغياب عن مدارسهم لتسهيل إعادة التحاقهم بهذه المدارس، وإقناع الطلبة المتسربين بالعودة للمدارس، وغيرها من الإجراءات. وأكد المبحوثون على أن سلطة الاحتلال تحاول استخدام النظام التعليمي كمدخل يتيح لها التغلغل في المجتمع المقدسي عبر هذا النظام، محاولة وساعية من خلال ذلك إلى تحقيق ما يسمى "كي الوعي المقدسي" من خلال محاولات تجهيل الطلبة، ومن خلال مضاعفة مصاعب الأوضاع الاقتصادية، وكل ذلك بهدف تسريع عمليات تنفيذ مخططات تهويد القدس الشرقية المحتلة وطمس هويتها الحضارية، وعزلها عن أراضي الدولة الفلسطينية المرتقبة.

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

المبحث السادس: نتائج فحص فرضيات:

أولاً: نتائج فحص الفرضية الأولى "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير الجنس": أظهرت نتائج فحص الفرضية الأولى الواردة في الجدول (9) عدم وجود فروق معنوية (تعزى لمتغير الجنس) في آراء المبحوثين حول التحديات الأربعة التي تواجه إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وهي التحديات الناجمة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وتحديات تعدد المرجعيات، وتحديات محدودية دور السلطة الوطنية الفلسطينية، والتحديات الناجمة عن تسرب الطلبة من التعليم.

جدول (9): نتائج فحص الفرضية الأولى

الأبعاد	الجنس	العدد	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	ذكر	18	2.68	.25612	1.076	46	0.287
	أنثى	30	2.61	.19939			
الثاني	ذكر	18	2.63	.38025	0.015	46	0.988
	أنثى	30	2.63	.35528			
الثالث	ذكر	18	2.58	.32885	-0.823	46	0.415
	أنثى	30	2.67	.34882			
الرابع	ذكر	18	2.38	.43401	-1.158	46	0.253
	أنثى	30	2.52	.36219			
الدرجة الكلية	ذكر	18	2.57	.24773	-0.521	46	0.605
	أنثى	30	2.61	.22666			

وأوضحت النتائج الواردة في الجدول (9) أن قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات (التحديات) الأربعة (بقيم بلغت 1.08، 0.015، -0.82، -1.16 على التوالي) بمستويات معنوية جميعها أكبر من (0.05)، وهذه النتائج تؤكد عدم وجود فروق معنوية في آراء المبحوثين حول المتغيرات الأربعة تعزى لمتغير الجنس. وقد بلغت (t) المحسوبة للدرجة الكلية للفروق المتعلقة بالمتغيرات (التحديات) الأربعة حوالي (-0.52) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتائج تؤكد أيضاً عدم وجود فروق أيضاً (في مستوى الدرجة الكلية) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير الجنس.

ثانياً: نتائج فحص الفرضية الثانية "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير العمر": أظهرت نتائج فحص الفرضية الثانية الواردة في الجدول (10) عدم وجود فروق معنوية

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

(تعزى لمتغير العمر) في آراء المبحوثين حول التحديات الأربعة التي تواجه إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

جدول (10): نتائج فحص الفرضية الثانية

الأبعاد	المقارنات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الأول	بين المجموعات	0.150	4	0.037	0.739	0.570
	داخل المجموعات	2.176	43	0.0510		
	المجموع	2.325	47			
الثاني	بين المجموعات	0.739	4	0.185	1.476	0.226
	داخل المجموعات	5.380	43	0.1250		
	المجموع	6.119	47			
الثالث	بين المجموعات	0.492	4	0.123	1.068	0.384
	داخل المجموعات	4.954	43	0.1150		
	المجموع	5.446	47			
الرابع	بين المجموعات	1.136	4	0.284	2.010	0.110
	داخل المجموعات	6.075	43	0.1410		
	المجموع	7.211	47			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.309	4	0.077	1.486	0.223
	داخل المجموعات	2.239	43	0.0520		
	المجموع	2.548	47			

وأوضحت النتائج الواردة في الجدول (10) أن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الأربعة (بقيم بلغت 0.74، 1.48، 1.07، 2.01 على التوالي) وبمستويات معنوية جميعها أكبر من (0.05)، وهذه النتائج تؤكد عدم وجود فروق معنوية في إجابات المبحوثين حول المتغيرات الأربعة تعزى لمتغير العمر.

وبلغت قيمة (F) المحسوبة للدرجة الكلية للفروق المتعلقة بالمتغيرات الأربعة حوالي (1.49) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تؤكد أيضاً عدم وجود فروق معنوية (في مستوى الدرجة الكلية) في إجابات المبحوثين المتعلقة بتحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير العمر.

ثالثاً: نتائج فحص الفرضية الثالثة "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

المؤهل العلمي: أظهرت نتائج فحص الفرضية الثالثة الواردة في الجدول (11) عدم وجود فروق معنوية (تعزى لمتغير المؤهل العلمي) في آراء المبحوثين حول التحديات الأربعة التي تواجه إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة.

جدول (11): نتائج فحص الفرضية الثالثة

الأبعاد	المقارنات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الأول	بين المجموعات	0.066	2	0.033	0.654	0.525
	داخل المجموعات	2.260	45	0.0500		
	المجموع	2.325	47			
الثاني	بين المجموعات	0.177	2	0.088	0.669	0.517
	داخل المجموعات	5.942	45	0.1320		
	المجموع	6.119	47			
الثالث	بين المجموعات	0.233	2	0.117	1.007	0.373
	داخل المجموعات	5.213	45	0.1160		
	المجموع	5.446	47			
الرابع	بين المجموعات	0.326	2	0.163	1.066	0.353
	داخل المجموعات	6.884	45	0.1530		
	المجموع	7.211	47			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.141	2	0.071	1.323	0.277
	داخل المجموعات	2.407	45	0.053		
	المجموع	2.548	47			

وأظهرت النتائج الواردة في الجدول (11) أن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات (التحديات) الأربعة (بقيم بلغت 0.65، 0.67، 1.007، 1.07 على التوالي) وبمستويات معنوية جميعها أكبر من (0.05)، وهذه النتائج تؤكد عدم وجود فروق معنوية في إجابات المبحوثين حول المتغيرات الأربعة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وقد بلغت (F) المحسوبة للدرجة الكلية للفروق المتعلقة بالمتغيرات (التحديات) الأربعة حوالي (0.053)، وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وتؤكد هذه النتيجة أيضا عدم وجود فروق معنوية أيضا (في مستوى الدرجة الكلية) في إجابات المبحوثين المتعلقة بتحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

رابعاً: نتائج فحص الفرضية الرابعة "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول تحديات إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية": كشفت نتائج فحص الفرضية الرابعة الواردة في الجدول (12) عدم وجود فروق معنوية (تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية) في آراء المبحوثين حول التحديات الأربعة التي تواجه إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

جدول (12): نتائج فحص الفرضية الرابعة

الأبعاد	المقارنات	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الأول	بين المجموعات	0.007	2	0.003	0.067	0.935
	داخل المجموعات	2.318	45	0.052		
	المجموع	2.325	47			
الثاني	بين المجموعات	0.313	2	0.157	1.215	0.306
	داخل المجموعات	5.805	45	0.129		
	المجموع	6.119	47			
الثالث	بين المجموعات	0.170	2	0.085	0.726	0.490
	داخل المجموعات	5.276	45	0.117		
	المجموع	5.446	47			
الرابع	بين المجموعات	0.049	2	0.024	0.154	0.858
	داخل المجموعات	7.162	45	0.159		
	المجموع	7.211	47			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.043	2	0.021	0.385	0.683
	داخل المجموعات	2.505	45	0.056		
	المجموع	2.548	47			

وأظهرت النتائج الواردة في الجدول (12) أن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الأربعة (بقيم بلغت 0.067، 1.215، 0.73، 0.154 على التوالي) وبمستويات معنوية جميعها أكبر من (0.05)، وهذا يؤكد عدم وجود فروق معنوية في آراء المبحوثين حول المتغيرات الأربعة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة للدرجة الكلية للفروق المتعلقة بالمتغيرات الأربعة حوالي (0.056)، وهذه القيمة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وتؤكد هذه النتيجة أيضاً عدم وجود

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

فروق معنوية أيضا (في مستوى الدرجة الكلية) في إجابات المبحوثين المتعلقة بتحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. خامساً: نتائج فحص الفرضية الخامسة "لا توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء المبحوثين حول معيقات فاعلية إدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير مكان السكن": أظهرت نتائج فحص الفرضية الخامسة الواردة في الجدول (13) عدم وجود فروق معنوية (تعزى لمتغير مكان السكن) في آراء المبحوثين حول التحديات الأربعة التي تواجه إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأوضحت النتائج الواردة في الجدول (13) أن قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات (التحديات) الأربعة (بقيم بلغت 0.64، 0.51، -1.12، -0.14 على التوالي) وبمستويات معنوية جميعها أكبر من (0.05)، وهذه النتائج تؤكد عدم وجود فروق معنوية في آراء المبحوثين حول المتغيرات الأربعة تعزى لمتغير مكان السكن.

جدول (13): نتائج فحص الفرضية الخامسة

الأبعاد	الجنس	العدد	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	(داخل الجدار)	24	2.66	0.23	0.64	46	0.52
	(خارج الجدار)	24	2.62	0.21			
الثاني	(داخل الجدار)	24	2.66	0.31	0.51	46	0.61
	(خارج الجدار)	24	2.61	0.41			
الثالث	(داخل الجدار)	24	2.58	0.34	-1.12	46	0.27
	(خارج الجدار)	24	2.69	0.34			
الرابع	(داخل الجدار)	24	2.46	0.44	-0.14	46	0.89
	(خارج الجدار)	24	2.47	0.35			
الدرجة الكلية	(داخل الجدار)	24	2.59	0.25	-0.11	46	0.91
	(خارج الجدار)	24	2.60	0.21			

وقد بلغت (t) المحسوبة للدرجة الكلية للفروق المتعلقة بالمتغيرات الأربعة حوالي (-0.11) وهذه القيمة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني عدم وجود فروق معنوية أيضا (في مستوى الدرجة الكلية) في إجابات المبحوثين المتعلقة بتحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة تعزى لمتغير مكان السكن.

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

المبحث السادس: ملخص النتائج والتوصيات:

أولاً : ملخص النتائج : يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة فيما يأتي:

1- اتفق أغلب المبحوثين على أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي هي أحد أهم التحديات الأساسية لإدارة قطاع التعليم العام في القدس الشرقية المحتلة، وهي تحديات كثيرة وخطيرة أهمها خطط سلطة الاحتلال التي تعمل بشكل مستمر على تهويد وأسرلة قطاع التعليم في المدينة، وإدارة هذا القطاع من خلال أذرعها في المدينة، والمتمثلة في بلدية القدس، ووزارة المعارف الإسرائيلية وما يتفرع عنهما من مراكز في المدينة. كما أحدثت سلطة الاحتلال الإسرائيلي تأثيرات سلبية جوهرية في إدارة قطاع التعليم العام في المدينة من خلال جدار الضم والتوسع والفصل العنصري، وهذه التأثيرات السلبية شملت وطالت الطلبة والمعلمين. وقد أدت إجراءات الاحتلال أيضاً إلى تأثيرات سلبية في البنية التحتية للتعليم العام في المدينة، وحالت دون ملائمة هذه البنية لمتطلبات العملية التعليمية مقارنة مع البنى التحتية للمدارس التابعة لبلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية.

2- أكد أغلب المبحوثين على أن تعدد المرجعيات (التي تعنى بشؤون التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة) هو من التحديات الأساسية لإدارة هذا القطاع، إذ أن تعدد هذه المرجعيات (والذي سببه الأساسي وجود الاحتلال الإسرائيلي) أوجد تعدداً في الأنظمة والقوانين النازمة لعمل المدارس وإدارتها في هذه المدينة، وهذا الأمر يعدّ من أخطر التحديات التي تؤثر في إدارة قطاع التعليم في المدينة، فهذا التعدد في المرجعيات يعني غياب مرجعية موحدة موجهة لإدارة التعليم العام. ومن الجدير بالذكر أن مديرية التربية والتعليم الفلسطينية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية هي الجهة الفلسطينية الرسمية والمرجعية المسؤولة عن إدارة وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات، ورسم السياسات في بعض مدارس القدس الشرقية المحتلة، لكن عدد هذه المدارس محدود.

3- أوضح أغلب المبحوثين أن هنالك تغييراً واضحاً لدور السلطة الوطنية الفلسطينية من القيام بدورها المنوط بها في إدارة العملية التعليمية وقطاع التعليم في مدينة القدس الشرقية المحتلة، إذ إن سلطة الاحتلال الإسرائيلي تمارس جميع الوسائل والسياسات والاستراتيجيات لتغييب دور السلطة وعرقلتها عن القيام بدورها المناط بها في إدارة العملية التعليمية في المدينة من خلال إعاقة أو منع الجهات ذات العلاقة (في السلطة الوطنية الفلسطينية) من التدخل الفاعل والمؤثر في شؤون قطاع التعليم العام، وهذا أوجد ضعفاً واضحاً في البنية التحتية لقطاع التعليم في مدارس هذه المدينة. وقد أكد أغلبية المبحوثين على أن هذه المحدودية لدور السلطة الوطنية الفلسطينية قد انعكست بصورة سلبية واضحة في إدارة قطاع التعليم العام في هذه المدينة.

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

4- أشار أغلب المبحوثين إلى تحدّ آخر يواجه إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وهو تسرب الطلبة من التعليم العام، وهذا الأمر انعكس بصورة سلبية في إدارة هذا القطاع، فالطلبة يشكلون جوهر العملية التعليمية، فهي عملية موجهة إليهم لبناء جيل متعلم قادر على تحمل مسؤولياته نحو الوطن والمجتمع بدرجة عالية من النجاح، ولذلك فإن ظاهرة التسرب تعدّ من الظواهر الخطيرة التي تؤثر في مستقبل الطلبة، ومستقبل إدارة العملية التعليمية. وأوضح أغلب المبحوثين أن أهم الأسباب الكامنة وراء تسرب الطلبة من مدارس هذه المدينة هي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والضغط النفسية التي يعيشها الطلبة المقدسيون، وهذه الظروف القاسية دفعت بعض الطلبة إلى البحث عن فرص عمل وهم في سن صغيرة لمواجهة معضلات البطالة والفقر التي يعاني منها أهاليهم، وقد ساعد في ذلك عوامل أخرى مثل ضعف الدعم الدولي وضعف التمويل الإسلامي والعربي لمدينة القدس الشرقية المحتلة بجميع قطاعاتها.

ثانياً: التوصيات:

- انطلاقاً مما تم التوصل إليه من نتائج مستندة إلى آراء المبحوثين، ودعماً لقدرات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة، فإن هذه الدراسة توصي بما يأتي:
- التعامل مع قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة على أنه من القطاعات المنكوبة التي تحتاج إلى الدعم العربي والدولي المتواصل.
 - ضرورة أن تخصص السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني موازنات كافية ومستدامة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لهذا القطاع، خصوصاً الاحتياجات المتعلقة بالأبنية والتجهيزات المختلفة.
 - زيادة المنح الجامعية للطلبة المقدسيين في الجامعات الفلسطينية، وتسهيل إجراءات الحصول على هذه المنح بنزاهة وشفافية.
 - إنشاء صندوق خاص لدعم رواتب المعلمين والعاملين في قطاع التعليم العام في المدينة، وربطه بجداول غلاء المعيشة، وتشكيل لجنة خاصة بإدارة هذا الصندوق يتم انتخابها دورياً من قطاع التعليم العام، ويمكن أن تتواصل هذه اللجنة مع بعض الدول العربية والإسلامية للمساهمة في دعم هذا الصندوق.
 - أن تتسق السلطة الوطنية الفلسطينية مع جهات محلية وجهات دولية لدعم البنى التحتية للتعليم المهني والتقني في المدينة، وأن يتم ذلك من خلال وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.
 - ضرورة أن تضع السلطة الوطنية الفلسطينية برامج واضحة وفاعلة لدعم قطاع التعليم العام في المدينة، وأن يتم ذلك من خلال تعاون وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مع الجهات الفلسطينية في

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

- مدينة القدس الشرقية المحتلة، وأن يتم ترسيخ واعتماد برنامج وطني مستدام لتقديم الدعم لمدارس الأوقاف ومدارس القطاع الخاص والقطاع الأهلي.
- العمل الجاد على تأسيس مرجعية فلسطينية وعربية وإسلامية لقطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بحيث يكون على رأس أولوياتها دعم إدارة قطاع التعليم ومناهجه وكوادره، والحدّ من سياسات الاحتلال الهادفة لتغريب الطلبة المقدسيين عن تاريخهم وحضارتهم وثقافتهم وقصيتهم، وهذه المرجعية ينبغي أن تمثل جميع الجهات المهتمة بتطوير هذا القطاع من داخل القدس ومن داخل الخط الأخضر ومن مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن بعض الدول العربية والإسلامية التي تستطيع القيام بدور فاعل في المدينة المقدسة مثل الأردن والمغرب ومصر وتركيا وماليزيا وغيرها.
 - العمل بكل الوسائل لتجسيد وتطبيق المنهاج الفلسطيني في جميع مدارس المدينة، وهذا الأمر يتطلب تشكيل لجنة خاصة من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للتواصل مع المدارس التي لا تطبق المنهاج الفلسطيني لمعرفة الأسباب الحقيقية لذلك، ومعالجة هذه الأسباب قدر المستطاع، وصولاً إلى تطبيق هذا المنهاج في أكبر عدد ممكن من المدارس، مع ضرورة أن تقدم الوزارة الفلسطينية مجموعة من الحوافز التشجيعية المستدامة للموظفين والطلبة في المدارس التي تتبنى المنهاج الفلسطيني (مثل الحوافز المالية، وتوفير المنح الدراسية لطلبة الثانوية العامة، وتوفير المنح التدريبية للمعلمين).
 - تبني خطاب إعلامي وطني متواصل لنشر الوعي في المدينة حول مخاطر مناهج سلطة الاحتلال الإسرائيلي ومقاومة ورفض هذا المنهاج.
 - دعم إنشاء رياض الأطفال في المدينة، وتوفير الدعم الكافي لرياض الأطفال الموجودة حالياً، وذلك من أجل الوقوف أمام سياسات بلدية الاحتلال التي تكثف جهودها للتأثير في الجيل الصاعد في المدينة في مراحل مبكرة من خلال الاهتمام برياض الأطفال.
 - ضرورة إنشاء مركز تدريبي تخصصي وبحثي لتأهيل معلمين متخصصين وفق أفضل المعايير العالمية.
 - دعم إنشاء مراكز اجتماعية عربية فلسطينية في المدينة تعالج ظاهرة تسرب الطلبة من مدارس المدينة، وتقف في وجه المراكز الجماهيرية التي أوجدها الاحتلال، وهذا يعزز ثقة المواطن المقدسي بالمؤسسة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها في المدينة، ويوفر حاضنة وطنية لطلبة المدينة في جميع المراحل التعليمية ترعى هؤلاء الطلبة من خلال برامج لامنهجية هادفة.
 - تنظيم المسابقات الثقافية والدينية والتاريخية بين طلبة المدارس في المدينة بشكل خاص، وتنظيم مسابقات بين طلبة مدارس المدينة وطلبة المحافظات الفلسطينية الأخرى، وتشجيع التواصل فيما بينهم لتعزيز القيم المشتركة والمصير المشترك.

تحديات إدارة قطاع التعليم العام في مدينة القدس الشرقية المحتلة

المصادر والمراجع:

- أبو راس، علي (2011)، دور المدارس الخاصة في دعم التعليم في القدس، مؤسسة ساعد للاستشارات التربوية، القدس، فلسطين.
- الاشهب، اعتدال (2009)، مقاومة التهويد الثقافي والتربوي في مدينة القدس، ورقة عمل مقدمة للندوة العالمية لشؤون القدس.
- جبريل، سمير (2011)، واقع التعليم في القدس ودور مدارس الأوقاف، مؤسسة ساعد للاستشارات التربوية، القدس، فلسطين.
- الجعبري، مازن؛ وأبو غوش، وفاء (2013)، الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحق المؤسسات المقدسية، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين.
- الخطيب، روي (1990)، الموسوعة الفلسطينية، قسم (2)، الجزء (1).
- الزين، هشام (2011)، التعليم في القدس من وجهة نظر مدير المدرسة، مؤسسة ساعد للاستشارات التربوية، القدس، فلسطين.
- الزرو، نواف (2016)، الموسوعة الفلسطينية الشاملة: مسيرة الكفاح الشعبي العربي الفلسطيني، 1878-2016م، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- زهد، رهام (2016)، تأثير السياسة التعليمية الإسرائيلية على الوعي العام للشباب الفلسطيني في مدارس القدس الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عابدين، محمد (2011)، دور مرجعيات التعليم في النهوض بالتعليم في القدس، مؤسسة ساعد للاستشارات التربوية، القدس، فلسطين.
- عواد، محمود؛ وغنايم؛ زهير (2001)، القدس: معلومات وأرقام، مركز الإعلام العربي، القاهرة، مصر.
- العيسى، ايناس (2019)، العوامل والقوى المجتمعية المؤثرة على التعليم في القدس، فلسطين، نابلس، دار الشامل للنشر والتوزيع، نابلس، فلسطين.
- القدرة، محمود (2014)، أثر الوجود الإسرائيلي على التعليم في القدس، مجلة البيان، القدس، العدد 319.
- قزّش، محمد خضر (2012)، الاقتصاد المقدسي: تدهور مستمر وتنمية بعيدة، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
- القيق، زيد (2018)، سياسات ووسائل إدارة المعارف والبلدية الإسرائيلية: أسئلة قطاع التعليم في القدس المحتلة، مؤتمر المدارس الخاصة التربوي، عمان، الأردن.

يوسف أبو فارة ، شبلي السويطي

- كنعان، أحمد (2009) *التعليم العام والعالي في القدس والأراضي الفلسطينية: مشكلاته ومتطلباته*، جامعة دمشق، سوريا.
- مطر، علاء (2016)، *واقع الحق في التعليم العام في القدس المحتلة: تحديات وآفاق*، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث عشر لمركز جيل البحث العلمي: فلسطين قضية وحق 2-3 كانون الأول، طرابلس، لبنان.
- منصور، جوني (2018)، *التدين في مناهج وكتب التعليم في إسرائيل*، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية "مسارات"، رام الله، فلسطين.
- مؤسسة القدس الدولية (2010)، *التعليم في القدس*، بيروت، لبنان.
- النمري، طاهر (2001)، *واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس*، الملتقى الفكري العربي، القدس، فلسطين.
- وحدة شؤون القدس (2018)، *وزارة التربية والتعليم العالي، السلطة الوطنية الفلسطينية، تقرير عن قطاع التعليم في مدينة القدس للعام الدراسي*، رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم، (2020)، *الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2017/2018*، رام الله، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

- Abu Saad, Ismaeel, (2006), "Palestinian Education in Israel: The Legacy of the Military Government", Holy Land Studies: Multidisciplinary Journal, Volume (5) No. (1), p. 56.
- Alayan, Samira (2019), *Education in East Jerusalem: Occupation, Political Power, and Struggle*, Routledge (Taylor & Francis Group), 52 Vanderbilt Avenue, New York.